

Distr.
GENERAL

S/RES/922 (1994)
31 May 1994

مجلس الأمن

القرار ٩٢٢ (١٩٩٤)

الذي اتخذه مجلس الأمن في جلسته ٣٣٨٤،
المعقودة في ٣١ أيار/مايو ١٩٩٤

إن مجلس الأمن،

إذ يؤكد من جديد قراره ٦٩٦ (١٩٩١) المؤرخ ٣٠ أيار/مايو ١٩٩١ وجميع القرارات اللاحقة ذات الصلة،

وإذ يشير إلى الرسالة المؤرخة ١٤ نيسان/أبريل ١٩٩٤ (S/1994/445) الموجهة إلى الأمين العام من رئيس مجلس الأمن،

وقد نظر في تقرير الأمين العام (S/1994/611) المؤرخ ٢٤ أيار/مايو ١٩٩٤،

وإذ يؤكد من جديد التزامه بالحفاظ على وحدة أنغولا وسلامتها الإقليمية،

وإذ يكرر تأكيد الأهمية التي يعلقها على التنفيذ التام لاتفاقات السلم وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة،

وإذ يؤكد أيضا أهمية الدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة في تعزيز عملية السلم وتمهيد السبيل أمام التنفيذ التام لاتفاقات السلم،

وإذ يثني على الجهود التي يبذلها الممثل الخاص للأمين العام والدول الثلاث المراقبة لعملية السلم الأنغولية، ومنظمة الوحدة الإفريقية وبعض الدول المجاورة ولا سيما زامبيا، ويشجعها على مواصلة جهودها، بهدف إيجاد حل مبكر للأزمة الأنغولية من خلال مفاوضات السلم وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة،

وإذ يشير إلى استعداده، من حيث المبدأ، وفقا للقرار ٩٠٣ (١٩٩٤)، للنظر في الإذن فورا بزيادة قوام بعثة الأمم المتحدة الثانية للتحقق في أنغولا إلى سابق مستواها،

وإذ يلاحظ، مع ذلك، ببالغ القلق، تجدد العمليات العسكرية في جميع أنحاء إقليم أنغولا، مما يسبب استمرار معاناة السكان المدنيين وإعاقة التنفيذ الفعال للولاية الحالية للبعثة،

وإذ يساوره بالغ القلق إزاء الانتهاكات المزعومة للتدابير الواردة في الفقرة ١٩ من قراره ٨٦٤ (١٩٩٣)،

وإذ يساوره القلق أيضا إزاء إطالة أمد محادثات السلم في لوساكا، وإذ يؤكد من جديد الأهمية التي يعلقها على الوصول بهذه المحادثات إلى خاتمة فورية وناجحة،

وإذ يؤكد أن على عاتق الأنغوليين تقع المسؤولية في نهاية المطاف عن النجاح في تنفيذ اتفاقات السلم وأي اتفاق لاحق،

وإذ يكرر تأكيد ندائه القوي لحكومة جمهورية أنغولا والاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا أن يبديا ما يلزم من حسن النية والمرونة للتوصل إلى تسوية مبكرة وشاملة في محادثات السلم في لوساكا،

١ - يرحب بتقرير الأمين العام المؤرخ ٢٤ أيار/مايو ١٩٩٤؛

٢ - يقرر أن يمدد ولاية بعثة الأمم المتحدة الثانية للتحقق في أنغولا حتى ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٤؛

٣ - يؤكد أن القرارات التي سيتخذها مستقبلا بشأن أنغولا سيراعى فيها مدى ما يبديه الطرفان من إرادة سياسية لتحقيق سلم دائم؛

٤ - يرحب بقبول حكومة جمهورية أنغولا، رسميا، للمقترحات المقدمة بشأن المصالحة الوطنية من الممثل الخاص للأمين العام والدول الثلاث المراقبة لعملية السلم الانغولية ويحث الاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا على أن يحذو حذوها ويشجع كلا الطرفين على الانتهاء، دون مزيد من الإطالة، من وضع التفاصيل المعلقة بما يسمح بالوصول بمحادثات السلم في لوساكا إلى خاتمة ناجحة؛

٥ - يؤكد من جديد استعداداه للنظر فورا في أي توصيات يقدمها الأمين العام لتوسيع نطاق وجود الأمم المتحدة في أنغولا في حالة التوصل إلى تسوية سلمية شاملة؛

٦ - يعلن اعتزامه إعادة النظر في دور الأمم المتحدة في أنغولا في حالة عدم التوصل في لوساكا إلى اتفاق بشأن السلم قبل انقضاء الولاية الممددة لبعثة الأمم المتحدة الثانية للتحقق في أنغولا؛

٧ - يقرر، بالنظر إلى المفاوضات المباشرة المستمرة بين الطرفين، أن لا يفرض، في الوقت

الراهن، ضد الاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا التدابير الإضافية الواردة في الفقرة ٢٦ من القرار ٨٦٤ (١٩٩٣)، ولكنه يكرر تأكيد استعدادة للنظر في أي وقت في اتخاذ خطوات أخرى في ضوء جملة أمور منها توصية يقدمها الأمين العام إما بفرض تلك التدابير الإضافية أو استعراض التدابير النافذة؛

٨ - يؤكد من جديد التزام الدول جميعها بأن تنفذ على الوجه التام أحكام الفقرة ١٩ من القرار ٨٦٤ (١٩٩٣)؛

٩ - يشجب بقوة تجدد الأعمال العسكرية في جميع أنحاء أنغولا مما يتناقض مع القرار ٩٠٣ (١٩٩٤) ويكرر تأكيد طلبه من كلا الطرفين وقف جميع العمليات العسكرية الهجومية على الفور؛

١٠ - يشجب بقوة كذلك، في هذا الصدد، تدهور الحالة الإنسانية ويدين الأعمال التي تُعرض للخطر جهود الإغاثة الإنسانية، وجميع الأعمال التي يكون من شأنها عرقلة تنقل الإغاثة الإنسانية وموظفي الإغاثة الإنسانية، بحرية ودون قيد؛

١١ - يثني على الدول ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية التي أسهمت بالفعل في جهود الإغاثة. ويناشد بقوة جميع الدول ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية أن تقدم على وجه السرعة المزيد من المساعدات إلى أنغولا من أجل تلبية الاحتياجات الإنسانية المتزايدة؛

١٢ - يطلب إلى الأمين العام أن يقدم إليه، بمجرد أن يتحقق تقدم، وعلى أي حال قبل ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٤، تقريراً عن محادثات السلم في لوساكا وعن استمرار توفر الإرادة السياسية لدى الطرفين لتحقيق سلم دائم، مع توصيات بشأن وجود الأمم المتحدة مستقبلاً في أنغولا؛

١٣ - يقرر إبقاء المسألة قيد النظر الفعلي.

— — — — —